

سجل بين النائبين أعاد ذكريات حل المجلس السابق

البراك: الحكومة تراعي الحيتان «اللي ياكلون».. وأنت بتصوت معاهم
خلف: «ياكلون» بالحلال ولا بالحرام؟.. أنا مع المواطن الكويتي

نقاش حاد أمام الإعلاميين بين خلف دميثير ومسلم البراك (تصوير حسن يونس)

دميثير: أنا مع المواطن عباس: خلك مع الشعبي.. الشعبي مع الشعب لا تروح الحكومة انت مو زعلت معاهم. دميثير: زعلت معاهم وتراضنا. البراك: الحين جايبك اسقاط القروض.. الكل متيقن ان الصندوق «نكتة» صنعتها الحكومة، واحنا مقلبين على يوم 17. دميثير: الحكومة تكذب.. والبنك المركزي يكذب. البراك: قلت لك اسقاط القروض جايبك.. وانت توك قلت البنك المركزي يكذب، وهذيلا يلعبون.. وراح تشوف هذا في الجلسة المقبلة. دميثير: قلت الحكومة. البراك: لا.. تقول البنك المركزي. دميثير: الحكومة ممثلاً للحكومة، الحكومة تكذب أحياناً. البراك: أحياناً تكذب! دميثير: وأحياناً تضلل، وأحياناً غير صادقة وهذا جزء من المناورة السياسية. البراك: ندرى انهم فتحوا اشارات المرور حق واحد عشان يصوت معاهم بالمديونيات الصعبة. دميثير: أنا مع اسقاط الفوائد سنبقى نطالب حتى تسهيل أمور المواطن. البراك: انت مع الشعبي. دميثير: قلت لك أنا مع المواطن. البراك: انت رفعت عقالك وقلت انك مع استجواب الوزير الخالد وبعدين غيرت رأيك.

كتب فلاح الفاضل

أعاد أمس النائبان مسلم البراك وخلف دميثير المراقبين إلى الوراء من خلال سجل دام أكثر من عشر دقائق، عقب فض اللجنة المالية والاقتصادية اجتماعها الذي ارتكز إلى مناقشة قانون صندوق المعسرین بحضور محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح. المفارقة الغربية أن المشهد ذاته حدث قبل حل المجلس السابق بأسابيع، وكان بين النائبين ذاتهما وبعد اجتماع اللجنة المالية التي كانت تناقش القانون نفسه قبل اقراره والتعديلات النيابية المقدمة آنذاك. السجل الذي تخللته «الطرفة» لم يخل من «الردح» السياسي الذي حاول من خلاله النائب مسلم البراك الضغط على زميله النائب دميثير واستفزازه بما يكفل إعلان موقف مبكر حيال القانون الذي سيكون على جدول أعمال جلسة 17 الحالي، مبيناً أن دميثير لا يثبت على رأي لاسيما إذا كان متعارضاً مع الحكومة واستشهد البراك بموقف الأخير حيال استجواب وزير الداخلية جابر الخالد. ووسط حضور اعلامي كثيف دارت دفة الحديث بين النائبين والذي أشعلته «عباس الشعبي» عندما طلب من النائب دميثير الوقوف إلى جانب المواطنين بتأييد القانون قائلاً: انت مع الشعبي في قانون صندوق المعسرین؟

.. ودميثير يطالب الحكومة بمرونة في الصندوق وزيادة رأسماله

قال النائب خلف دميثير ان هناك قصورا تشريعيا في صندوق المتعثرين داعيا الى تغيير سماه لان بعض المواطنين يرفضون هذه التسمية ولن يتقدموا للاستفادة منه لهذا السبب. وزاد دميثير حالات العجز والوفاء وفقدان الوظيفة يجب ان تدخل ضمن المستفيدين من الصندوق، ونرجو من الحكومة ان يكون لديها مرونة في صندوق المعسرین وان تزيد رأسماله. ولفت الى ان الرقم الذي انت به الحكومة بان المعسرین لايشكلون سوى نسبة 2.3 في المئة من المقترضين هو كلام غير صحيح، معربا عن امله ان تخفف الفوائد وان تتعاون الحكومة بشأن تخفيض نسبة الاستقطاع من الراتب عن 40 في المئة والتي هي شرط للاستفادة من الصندوق.



الحريتي بدلي بتصريح للصحافيين أمس

الحريتي: اللجنة وافقت على رفع الحصانة عن 6 نواب

«التشريعية»: تعديل قانون «الصندوق» بما يسمح بالاقتراض قبل سداد المديونية

في قضايا جنح صحافة ورفضت رفع الحصانة عن النائبين محمد هايف وسعدون حماد في القضية رقم 2008/170 جنح صحافة وكذلك عن النائب خالد الطاحوس في القضية رقم 2009/9 أمن دولة. وبين الحريتي ان اللجنة وافقت على اقتراح بشأن تعديل قانون صندوق المتعثرين بحيث يسمح للمتعرض حق الاقتراض قبل سداد كامل المديونية وخفض قيمة القسط الى 40 في المئة وليس 50 في المئة بحيث يبقى له 60 في المئة من راتبه.

أقرت اللجنة التشريعية أمس اقتراحاً بقانون بشأن مكافحة الفساد والمتضمن انشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد. وقال رئيس اللجنة التشريعية المستشار حسين الحريتي ان اللجنة وافقت على رفع الحصانة عن النائب ضيف الله ابورمية في قضية أمن دولة وقضية اخرى تتعلق بجنح الصحافة. وأضاف ان اللجنة وافقت ايضا على رفع الحصانة عن النواب خالد السلطان ومحمد هايف ومرزوق الغانم

إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد

انتقدت كثرة التأزيم بسبب قضايا مثل «الشيك» و«الموسيقى» و«الحجاب»

المبارك عقب اجتماع «التشريعية»: «التنمية» تتطلب تضافر الجهود لإنجازها



معصرة تراقب «الأزمات» المتلاحقة في المجلس

الوقوف عند موضوع ما إذا كانت الموسيقى تدرس أو موضوع الحجاب أو الشيك أو ما شابه فهذا مرفوض. وعلى صعيد آخر أكدت المبارك ان اللجنة التشريعية أنجزت شوطاً كبيراً فيها تتعلق بموضوع مكافحة الفساد، مشيرة الى انه تم اقرار اقتراح قانون مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي تضمن انشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد تتكون بدورها من مجلس للهيئة أفراده ثلاثة من السلطة القضائية يمثلون الرئيس ونواب الرئيس بدرجة مستشار وكذلك ثلاثة من السلطة التنفيذية إضافة الى ثلاثة أيضاً من السلطة التشريعية ممثلة انهم ليسوا نواباً وانما يقوم بتعيينهم مجلس الأمة. من خلال سلطات رئيس المجلس.

الإمور يضع العلاقة بين السلطتين على المحك. متسائلة: هل أصبح عنوان مجلس الأمة في الوقت الحالي هو الاستجابات؟ وقالت المبارك ان الشعب مل التأزيم ووصل الى حد الكفر بالديموقراطية متسائلة: هل هذا ما يريده بعض نواب الأمة؟ وعادت المبارك لتؤكد وترفض بشدة السماح بان يصل الشعب الى هذه الدرجة من اليأس. مشيرة إلى انها وبعض النواب حريصون على الديموقراطية ومتشبهون بها. وسوف يكون هناك موقف جاد للتصدي للعبثين لآفة ان هذا ليس هو مسار الممارسة الديموقراطية. وموضحة ان هناك خطة تنمية تتطلب تضافر الجهود لإنجازها والانتهاه منها بدلاً من

في ردة فعل سريعة على ما أعلنه النائب محمد هايف عن عزمه تقديم استجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء على خلفية إعلان وزيرة التربية ان مادة الموسيقى تدرس في جميع المراحل غير انها ليست مادة نجاح او رسوب، قالت النائب د. معصومة المبارك انها كانت تتوقع الاستجواب في اي امر باستثناء موضوع التربية الموسيقية مستنكرة هذا الشأن نهائياً وأضافت انه بعض النظر عن مدى ايمان الاخ محمد هايف او رفضه للموسيقى فان هذه المادة سوف تظل تدرس في المعاهد والمؤسسات الحكومية والخاصة لآفة ان هناك معهداً عالياً للتربية الموسيقية ومتسائلة: ماذا سيكون مصيره؟ وبينت المبارك ان الدفع باتجاه الاستجواب فيما يتعلق بهذه

«ينبغي أن يحدد التحليل الفني الموقف السياسي لا العكس»

العنجري: رصيد مديونية القروض 5 بلايين و 159 مليوناً
والمقترضون المحالون إلى القضاء نسبتهم 3.3%

محافظ «الركزي» الشيخ سالم عبدالعزيز متجهاً إلى اجتماع «المالية»

بها ليست الفائدة بل بالمرابحة ولذلك فمجموع المديونية مع الفوائد 6 بلايين و709 ملايين و395 الفاً. وأكد العنجري ان هناك رقمين مهمين جدا وهما عدد القروض او المقترضين الذين تمت احالتهم الى القضاء فان نسبتهم 3.3 في المئة وتمثل من البلايين الـ 6 ما نسبته 2.5 في المئة، موضحاً ان هذه الأرقام عبارة عن اشعة مالية او رنين مغناطيسي مالي.

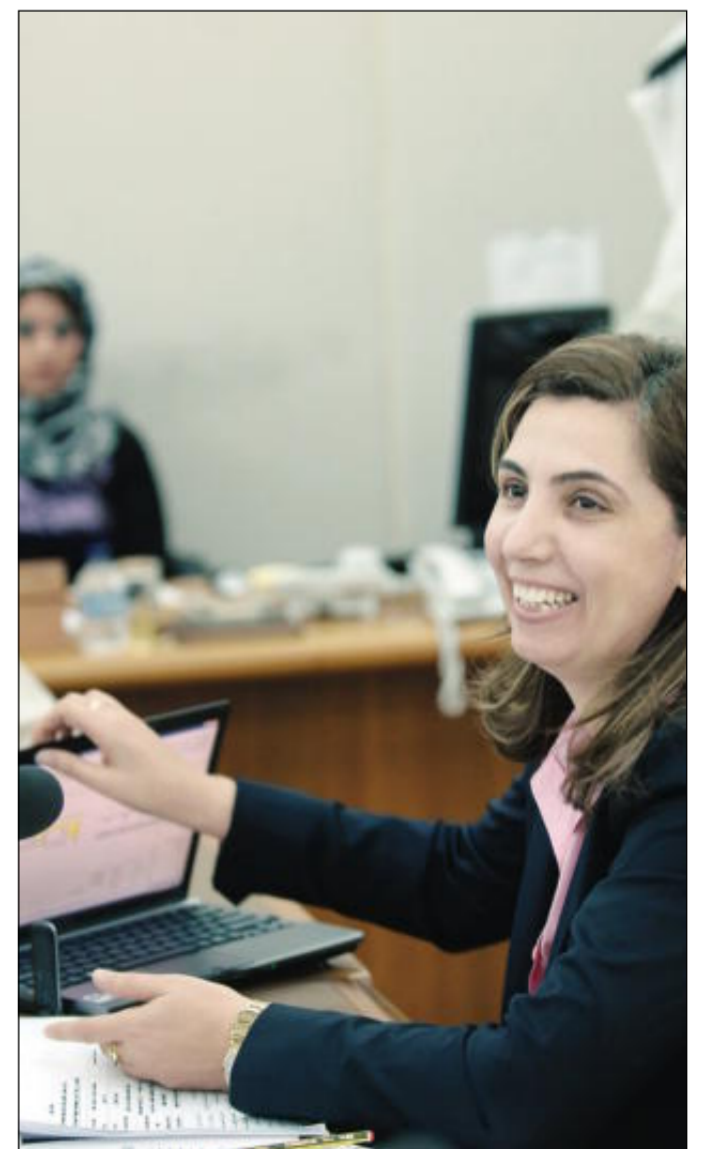
وزاد العنجري ان الموقف يجب ان يرتكز اساساً وفنياً على هذه الأرقام، مشيراً الى ان القضية رياضيات وليست مساومات.

وأضاف ان النواب الذين حضروا الاجتماع طرحوا كثيراً من الآراء والاستفسارات لمحافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز وممثلين عن اتحاد المصارف لانهم جهة تمثل البنوك التجارية واستمعت اللجنة لأرائهم المهنية والتشغيلية والتطبيقية في الصعوبات التي واجهت البنوك عند تنفيذ قانون صندوق المتعثرين.

وقررت اللجنة الاجتماع «اليوم» للاستماع الى آراء النواب الذي تقدموا باقتراحات الى اللجنة فيما يتعلق بالصندوق والانتهاه من التقرير قبل جلسة 17 الحالي، وأوضح العنجري ان نسبة الذين تمت احالتهم الى القضاء 3.3 في المئة يمثلون 16 الفاً من إجمالي القروض بمعنى ان السواد الاعظم منتظم حيث ان 96.7 في المئة من إجمالي القروض منتظمة ومن ناحية المبالغ فهناك 97.5 في المئة منتظمة.



العنجري يعرض الوثائق بعد اجتماع «المالية»



رولا دشني «تغلق» الكمبيوتر المحمول